الدرس الأول:

مدخل الى طرق الإثبات في القانون المدني الجزائري

الحجم الساعي للحصة: ساعة ونصف

أهداف الحصة الأولى: تتلخص أهم هذه الأهداف فيمايلي:

*تعريف الإثبات

*التعمق في فهم الإثبات في الحياة العملية

*تنظيم المشرع الجزائري للإثبات.

أسئلة الحصة الأولى:

*مالذي يتبادر الى ذهنك عند سماعك مصطلح الإثبات؟

*هل ترى أن هناك تطورا ملحوظا في طرق الإثبات؟

*كيف نظم المشرع الجزائري طرق الإثبات؟ وأين؟

*مارأيك في موقع هذا التظيم في القانون المدني الجزائري؟

يدل مصطلح الإثبات في اللغة عادة على الاستقرار فيقال ثبت في المكان أي أقام فيه، فيدل بذلك الإثبات على استقرار الحق لصاحبه[1]، كما يقصد بالتثبيت التبيين في قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين" سورة الحجرات الآية 6

[1] بوزيان سعاد، طرق الإثبات في المنازعات الإدارية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2015 ، ص 11.

ويدل أيضا على الحجة والبرهان بتأكيد الحق بالبينة، فهو تأكيد حقيقية أي شيء بأي دليل.[2]

ويستدل على الإثبات في الفقه الحديث بأنه الإدلاء بجميع العناصر والدلائل التي تحصل بها قناعة القاضي في الادعاءات التي تقدم له.[3]

أما الإثبات في الاصطلاح فقد عرفه السنهوري بأنه " إقامة الدليل أمام القاضي بالطرق التي حددها القانون على وجود واقعة قانونية ترتبت آثارها "[4].

وللإثبات أهمية كبرى في مجال القضاء، فهو نظام قانوني يهدف إلى الكشف عن حقيقة قانونية يتوقف عليها تقدير أو ترتيب أثر قانوني بشأن حق متنازع عليه، وقد عالج القانون طرق الإثبات بكثير من الدقة ، باعتبار الإثبات هو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الحق ، ففي المادة المدنية يكون القاضي مقيدا بالقانون في إعمال طرق الإثبات ، فنطاق الأدلة أمام القضاء محدود ، ولا يستطيع القاضي أن يأخذ بدليل غير جائز قانونا مهما بلغت درجة اعتقاده بصحته[5]، بينما يسود مبدأ حرية الإثبات في المادة الجزائية والتجارية ، وفي موضوع التقاضي ليس للحق قيمة دون إقامة الدليل الذي يثبته.

وقد أفرد القانون الجزائري للإثبات مكانة هامة وأورد قواعده في قالب قواعد موضوعية وإجرائية والقواعد الموضوعية هي تلك القواعد الوثيقة الصلة بالحق في الإثبات ، والتي تحدد دور الإثبات وتنظم تحمل عبئه، وتحدد أدلة وشروط قبولها

---

[2] نبيل صقر ومكاري نزيهة، الوسيط في القواعد الإجرائية والموضوعية للإثبات في المواد المدنية، دار الهدى للطباعة والنشر ، عين مليلة الجزائر، 2009، ص 7.

[3] شادية رحاب محضرات في قواعد الإثبات جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013، ص 1.

[4] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، 1976، ص 3.

[5] نفس المرجع ، ص2.

ومدى حجيتها ، أما القواعد الإجرائية فهي التي تحدد الإجراءات الواجبة الاتباع عند الاستناد إليها أمام القضاء، كإجراءات سماع الشهود وحلف اليمين والمعاينة والخبرة.[6]

[6] حدة مبروك ، مجلة العلوم الإسلامية ، جامعة بارتن - تركيا ، المجلد 4 ، العدد الثامن ، سنة 2017 ، ص2